

تعميم مشروع الموازنة

للعام 2010

تعميم رقم: 12/1515

تاريخ: 2009/4/14

إلى الإدارات العامة بشأن إعداد موازنة عام 2010

تعد موازنة عام 2010 تعبيراً عن النهج الإصلاحية الذي تبنته الحكومة في البيان الوزاري، والذي نالت على أساسه ثقة مجلس النواب في تموز 2008. وقد تضمن هذا البيان "وعوداً" إصلاحية في كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والمالية والإدارية، تهدف إلى النهوض بمستوى الخدمة العامة والى تحسين فعالية الإنفاق العام. وتعتبر وزارة المالية أن الموازنة العامة هي الوثيقة التي تترجم عملياً وعود الحكومة إلى واقع ملموس، من خلال وضع هذه الوعود في إطار مالي وزمني محدد.

وقد واجهت الحكومات السابقة تحديات كبيرة في تنفيذ الورش الإصلاحية بسبب الظروف الأمنية والسياسية التي سادت لبنان في الفترة السابقة. ولا تزال الحكومة الحالية تواجه تحديات كبرى في تنفيذ مشروعها الإصلاحي، نظراً للظروف السياسية التي لا تزال تتسم بنوع من عدم الاستقرار، لاسيما أن العام الحالي سوف يشهد انتخابات نيابية مع بداية شهر حزيران، أي بالتزامن مع الموعد القانوني المحدد لاستلام مشاريع الموازنات المعدة من قبل الإدارات المختلفة.

إن أبرز التحديات التي تواجهها الحكومة يكمن في المحافظة على الاستقرار واستمرار تحسين الأداء المالي للدولة، ومتابعة الإصلاح إضافة إلى إطلاق النمو عبر دعم القطاع الخاص وتحديث مجموعة من القوانين والإجراءات التي من شأنها تحسين بيئة الأعمال وتحرير قطاعات الخدمات العامة من خلال عمليات الخصخصة وتحرير هذه الخدمات. بالإضافة إلى ذلك، تستمر الحكومة في التزامها إصلاح السياسات الاجتماعية وتحسين مستوى الخدمات بغية ترسيخ عقد اجتماعي جديد. وقد أضافت الأزمة المالية العالمية التي شهدتها العام 2008 عبئاً جديداً على الحكومة اللبنانية. وعلى الرغم من أن مفاعيل هذه الأزمة لم تطل لبنان بصورة مباشرة، غير أن تأثير الاقتصاد الحقيقي العالمي بهذه الأزمة يتوقع أن يترك آثاراً سلبية، لاسيما على صعيد تدفق الموارد من الخارج وارتفاع مستوى الهجرة اللبنانية المعاكسة، والتي تعول الحكومة، من خلال بعض السياسات، على الإفادة ايجابياً منها.

إن الإدارات العامة مدعوة للأخذ في الاعتبار، عند تحضير مشاريع موازنتها، الأهداف التي وضعتها الحكومة في البيان الوزاري، إضافة إلى الانعكاسات المرتقبة لهذه الإجراءات على موازنتها. إن تضمين الموازنات للخطوات الإصلاحية سيشكل

أكبر دليل على مصداقية الحكومة اللبنانية تجاه المواطنين وتجاه المجتمع الدولي الذي وعد بمساعدة لبنان على تخطي أزمته من خلال مواكبة تنفيذ البرنامج الاقتصادي للحكومة. ونحن نؤمن بأن كافة الإدارات ستكون على درجة كبيرة من التعاون في الالتزام بما تعهد به لبنان لما هو مصلحة اللبنانيين ومستقبلهم.

1- مقدمة: عامين على مؤتمر باريس III

تضمّن برنامج الحكومة الإصلاحي المقدم إلى مؤتمر باريس III نحو 272 إجراءً إصلاحياً، تمت هيكلتها في 50 برنامج وزعت على الإدارات والمؤسسات الحكومية المعنية بتنفيذها. وقد شهد هذا العام، على الرغم من استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي، تقدماً ملحوظاً في تنفيذ هذه البرامج الإصلاحية، يمكن إيجازه على الشكل التالي (لمزيد من المعلومات الرجاء مراجعة تقارير تطور الأعمال - مؤتمر باريس III على صفحة وزارة المالية www.finance.gov.lb):

أولاً - في مساعدات الدول المانحة: وقّعت الحكومة اللبنانية على اتفاقات تمويلية بقيمة 5.384 مليار دولار أميركي، بما يشمل الهيئات والقروض، أي ما يقارب 71 في المئة من قيمة التعهدات التي التزمت بها الدول المانحة خلال مؤتمر باريس III. ويعد هذا انجازاً مهماً يعود الفضل فيه إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة بجميع مؤسساتها والتي شكلت دليل مصداقية دفع بالدول والمؤسسات المانحة إلى الإيفاء بتعهداتها المالية تجاه لبنان.

ثانياً - في القطاع الاجتماعي: لقد شهد برنامج الإصلاح الاجتماعي تقدماً بارزاً حيث أن أكثر من نصف الأنشطة الإصلاحية قد تم إطلاقها مع نهاية عام 2008. ولعل أبرز هذه الأنشطة هو البدء بتطوير آلية استهداف جديدة تتيح تطوير برامج شبكات أمان اجتماعي تطل الفقراء والفئات المهمّشة. وقد تم إطلاق المشروع التجريبي لهذا البرنامج لاختبار مدى فعاليته وإجراء التعديلات اللازمة عليه قبل تطبيقه على المستوى الوطني. كما تم إطلاق مشروع إصلاحي طموح في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يهدف إلى تعزيز إدارة الصندوق وإعادة توازنه المالي وإلى تحسين سياسات الحماية الاجتماعية.

رابعاً - في القطاع الاقتصادي والمالي: شهدت المالية العامة إطلاق العديد من الإصلاحات، هدفت إلى تحسين البيئة المالية والاستثمارية. فقد أقرّ مجلس النواب

قانون الإجراءات الضريبية وقانون إدارة الدين العام، وتم تحقيق تقدّم على صعيد الخدمات الضريبية الإلكترونية كالتصريح والتسديد الإلكتروني. كذلك تمّ المضي قدماً في إجراءات التسهيل التجاري مع تطبيق تسجيل المانيفست عن بعد والبرنامج التطبيقي "أسيكودا وورلد". كما عمدت وزارة الاقتصاد والتجارة إلى وضع الإجراءات اللازمة من أجل ترشيد تسجيل المؤسسات وتعزيز التوعية في ما يتعلق بالملكية الفكرية.

2- التوقعات المالية المتوسطة الأمد

لقد درجت العادة في تحضير الموازنات على اعتماد سقف للإنفاق تأخذ في الاعتبار الموازنات المعدة في السنوات السابقة، غير أن هذه المقاربة لم تعد تعكس بشكل دقيق أولويات الإنفاق ولا الحاجات الفعلية للوزارات ولا تأتي كترجمة فعلية للسياسات الإصلاحية والتطويرية للدولة.

لذا واستكمالاً لما تم العمل به في مشروع موازنة عام 2009، فإن التوقعات المالية المتوسطة الأمد، والتي تقوم وزارة المالية بإعدادها، سوف تشكل الإطار الذي سيتم من خلاله تحضير وتنفيذ الموازنة العامة خلال الأعوام القادمة. وسوف تشكل النفقات الإجمالية، المقدرّة في "التوقعات المالية المتوسطة الأمد"، السقف الأعلى الذي لا يجوز لمجموع الموازنات الإفرادية في مختلف أبواب الإنفاق أن تتجاوزه.

ويشكل هذا الأمر إحدى الخطوات الإصلاحية في مجال تحضير الموازنة وإدارتها، والذي من شأنه أن ينعكس إيجاباً على مستوى ضبط الإنفاق وتحسين فعاليته ومردوديته. وينطبق الأمر ذاته على الإيرادات العامة، حيث أن مختلف الإدارات المسؤولة عن جباية الواردات يفترض أن تحسن من مستوى الجباية لكي تحقق الأهداف التي تم تحديدها في "التوقعات المالية المتوسطة الأمد". ويجب أن تتضمن هذه التوقعات كافة بنود الإنفاق والواردات (في حال وجودها). وتسهيلاً لهذه المهمة، يمكن للإدارات أن تستخدم المعطيات الماكرو-اقتصادية المتضمنة في هذا التقرير لتحضير توقعاتها المالية.

وفي هذا السياق أيضاً، وتحضيراً للخطوات الإصلاحية المقبلة، يطلب من جميع الإدارات، بدء العمل على تحضير توقعات مالية متوسطة الأمد لإنفاقها، تغطي السنوات الثلاث القادمة. ان تحضير هذه التوقعات يتطلب من الإدارات العامة وضع

رؤية مستقبلية لعملها في المدى القصير والمتوسط، تشمل الأهداف والمخرجات الكمية التي يتوقع انجازها. وتطلب وزارة المالية أن يتم إرفاق هذا التصور أو الرؤية مع مشروع الموازنة التي تضعها كل من الإدارات. وسوف يصار عند دراسة الموازنة من قبل وزارة المالية إلى تجميع ما تقدمت به الإدارات من مشاريع أو اقتراحات جديدة، تعكس رؤيتها وأهدافها المستقبلية، وعرضها على مجلس الوزراء ليتخذ بشأنها القرارات المناسبة بحسب الأولويات التي تعكس سياسة الحكومة العامة.

2-1- المؤشرات الماكرو-اقتصادية المتوقعة في المدى المتوسط

لقد اعتمدت وزارة المالية، في تحضير التوقعات المالية المتوسطة الأمد، المؤشرات الماكرو-الاقتصادية المشار إليها في الجدول رقم 1. وقد افترضت هذه التوقعات أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في عام 2010، سوف يسجل 4 في المئة (وهو يوازي معدلاً اسمياً نسبته 6.1 في المئة) ، مقارنة مع 3 في المئة متوقعة لعام 2009.

جدول رقم 1

المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في "التوقعات المالية المتوسطة الأمد"

2012	2011	2010	
4.5%	4.0%	4.0%	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (%)
6.5%	7.1%	6.1%	معدل النمو الاسمي (%)
2.0%	3.1%	2.1%	نسبة التضخم - نهاية العام (%)
57,096	53,619	50,055	الناتج المحلي القائم (مليار ل.ل.)
37,875	35,568	33,204	الناتج المحلي القائم (مليار د.أ.)
26,835	25,201	23,526	حجم الاستيراد (مليار ل.ل.)

ويتوجب على الإدارات والمصالح العامة اعتماد هذه المؤشرات في سياق أية تقديرات متوسطة الأمد ستقوم بتطويرها، لكي تتسجم هذه التقديرات مع ما تعده وزارة المالية.

2-2- مستوى النفقات المتوقع في المدى المتوسط

تتوقع وزارة المالية أن يتم تخفيض الإنفاق الإجمالي من نسبة 33.5 في المئة من الناتج المحلي عام 2010 إلى 32.7 في المئة عام 2012. وسيأتي هذا التخفيض

عبر تقليص حجم النفقات من خارج خدمة الدين من 20.8 في المئة من الناتج المحلي عام 2010 إلى 18.8 في المئة عام 2012، مقابل ارتفاع في حجم خدمة الدين العام من 12.7 في المئة إلى 13.9 في المئة. إن التراجع في حجم الانفاق (من خارج خدمة الدين) ، كنسبة من الناتج المحلي، وتعزيز الإيرادات سوف يسهمان في وضع العجز الإجمالي على منحى تراجعى يؤدي إلى لجم المديونية وبالتالي إلى إتاحة مزيد من الموارد على المدى المتوسط يمكن استخدامها في سداد أصل الدين.

جدول رقم 2 -

سقف النفقات المقدرة في " التوقعات المالية المتوسطة الأمد "

2012	2011	2010	% من الناتج المحلي
32.7%	33.4%	33.5%	إجمالي النفقات
18.8%	20.2%	20.8%	إجمالي النفقات من خارج خدمة الدين منها:
9.3%	10.5%	10.9%	1. الرواتب والأجور (بما فيها التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة)
0.55%	0.57%	0.60%	2- المواد الاستهلاكية
0.22%	0.23%	0.24%	3- الخدمات الخارجية
1.24%	1.24%	1.29%	4- تحويلات
0.65%	0.68%	0.70%	5- نفقات جارية أخرى
2.61%	2.56%	2.87%	6- إنفاق استثماري
3.86%	4.09%	3.80%	7- نفقات الخزينة الأخرى
13.9%	13.2%	12.7%	8- خدمة الدين *

المصدر: التوقعات المالية المتوسطة الأمد في شباط 2009، وزارة المالية

* يتضمن هذا الرقم فوائد قروض مؤسسة كهرباء لبنان التي ترد في الموازنة تحت بند التحويلات الى مؤسسة كهرباء لبنان ولا يتضمن أقساط القروض الخارجية، وبالتالي يختلف عن المنهجية المعتمدة حالياً في الموازنة.

2-3- مستوى الإيرادات المتوقع تحقيقها في المدى المتوسط

تتوقع وزارة المالية أن يتم رفع الإيرادات من 23.4 في المئة من الناتج المحلي عام 2010 إلى 25.3 في المئة عام 2012. إن هذه الزيادة في الإيرادات لا تعني إتاحة مزيد من الموارد للإنفاق، بل الهدف منها تعزيز الفائض الأولي الذي سيساعد على بلوغ الهدف الذي وضعتة الحكومة لجهة تخفيض مستوى الدين العام كنسبة من الناتج. ويشار إلى أن الوصول إلى هذا الهدف من مستوى الدين يفترض تنفيذ الإصلاحات التي ضمنت في مشروع الحكومة المقدم إلى مؤتمر باريس 3. وفي حال لم يتم تنفيذ هذه الاجراءات، فان مستوى الايرادات العامة سينخفض عما هو متوقع.

جدول رقم 3

العائدات المقدرة في "التوقعات المالية المتوسطة الأمد"

2012	2011	2010	% من الناتج المحلي
25.3%	23.4%	23.4%	إجمالي الإيرادات والهبات
25.3%	23.4%	23.4%	إجمالي الإيرادات
0%	0%	0%	إجمالي الهبات

المصدر: التوقعات المالية المتوسطة الأمد في شباط 2009، وزارة المالية

2-4- الميزان الأولي للمالية العامة

تهدف الحكومة خلال المدى المتوسط إلى تقليص العجز في الميزان الإجمالي، كنسبة من الناتج المحلي، من 10.1 في المئة عام 2010 إلى 7.4 في المئة عام 2012. كما تطمح إلى تحقيق فائض أولي يزداد من 2.6 في المئة عام 2010 إلى 6.5 في المئة عام 2012. وسوف يتحقق ذلك من خلال ترشيد السياسات المالية، إن على صعيد ضبط الإنفاق أو على صعيد تحسين الواردات، كما أشير إليه آنفاً. وسوف يسهم تحقيق الفوائض الأولية في إتاحة الموارد المالية التي من شأنها لجم نمو الدين العام والحد من أثره المتنامي على الاقتصاد الوطني. كما أن تقليص حجم العجز الإجمالي سوف يخفف من الحاجة إلى التمويل عن طريق الإقراض إلى نحو النصف على مدى السنوات الثلاث القادمة. ويبين الجدول أدناه الأهداف المتوقع تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة على مستوى الميزان الإجمالي والميزان الأولي:

جدول رقم 4

الميزان الإجمالي والأولي المقدر في " التوقعات المالية المتوسطة الأمد "

2012	2011	2010	% من الناتج المحلي
6.5%	3.2%	2.6%	الميزان الأولي (نسبة من الناتج المحلي)

المصدر: التوقعات المالية المتوسطة الأمد في شباط 2009، وزارة المالية

3- تعليمات حول تحضير مشروع موازنة العام 2010

3-1-1 - على صعيد النفقات

3-1-1-1 تعليمات عامة

ينبغي على جميع الإدارات العامة التقيد بالتعليمات العامة التالية:

أولاً - الالتزام الكامل بعدم التقدم بطلب أي اعتماد من احتياطي الموازنة لنفقة كانت متوقعة عند إعداد الموازنة ولم يتم رصد اعتماد لها، ولن يتم نقل أي اعتماد من احتياطي الموازنة إلا لنفقة استجبت بعد درس الموازنة ومبررة بوثائق لا تقبل الشك.

ثانياً - التوقف عن إجراء عمليات التدوير عبر استهلاك الاعتمادات المدورة من سنوات سابقة. فكل وزارة لديها حالياً مبالغ مدورة في بنود معينة، يفترض أن تخفض موازنتها في هذه البنود لكي تستهلك تلك الاعتمادات، ذلك أن التدوير يحد من القدرة على ترجمة شفافية ومجدية للسياسات القطاعية في الموازنة العامة.

ثالثاً - الالتزام الكامل بعدم التقدم بطلب سلفات خزينة خلال السنة المالية الا في الحالات الاستثنائية المبررة.

رابعاً - توضيح عملية التداخل والترابط في عمل الوزارات، لاسيما في الوزارات المعنية بالخدمات الاجتماعية، وإدراج الخطط المحضرة لإزالة هذا التداخل مع تبيان انعكاسات هذا الإجراء على موازونات هذه الوزارات.

خامساً - استطلاع رأي المجلس الوطني للبحوث العلمية بالاعتمادات التي تطلب الوزارات تخصيصها في حقل السياسة العلمية، وذلك استناداً لتعميم رئيس مجلس الوزراء رقم 94/1 تاريخ 1994/1/20 ولتوصية التفتيش المركزي وأخذ سائر توصيات التفتيش المركزي المتعلقة بأصول تحضير الموازنة بعين الاعتبار وجميع تعاميم رئاسة مجلس الوزراء المتعلقة بالإنفاق.

سادساً - اعتماد مبدأ لا إنفاق إضافي من دون تدبير الموارد المالية الملائمة بحجمها وطبيعتها لتمويل ذلك الإنفاق، وهذا يعني التوقف وبشكل نهائي عن طلب مشاريع

قوانين فتح اعتمادات إضافية تزيد من حجم الإنفاق العام وتؤدي في المحصلة إلى زيادة العجز في الخزينة بما يخفّض من حجم الفائض الأولي.

سابعاً - يطلب الى الوزارات فصل أي طلب لانفاق اضافي سوف ينتج عنه تغيير في مستوى الخدمة العامة، وتمييزه عن الاعتمادات الباقية (على سبيل المثال، في حال تقدمت وزارة التربية بمشروع حول الحد من التسرب المدرسي والذي قد يتطلب انفاقاً اضافياً، تبين اعتمادات هذا المشروع بشكل منفصل عن النفقات العادية، سواء في النفقات الجارية أو الاستثمارية).

3-1-2 النفقات الجارية

إنّ التعليمات المدرجة أدناه سوف تساعد على تحقيق الأهداف المتوقعة من خلال "التوقعات المالية المتوسطة الأمد"، ويطلب من كافة الوزارات والإدارات والمصالح العامة الالتزام بها حيث أنها تعكس الإجراءات المدرجة في الفقرة 2 أعلاه، والتي على أساسها بنيت تقديرات النفقات:

أ- الرواتب والأجور وملحقاتها

- إن إحدى أبرز إجراءات خفض النفقات يقضي بترشيد كتلة الإنفاق على الرواتب والأجور وملحقاتها، لذا يطلب من كافة الإدارات والمؤسسات العامة الالتزام التام بهذا الإجراء ويطلب في هذا السياق توفير ملحقات تتضمن معلومات عن الموظفين بما يشمل العدد بحسب الفئات مع ذكر التعويضات كافة، بما في ذلك المستشارين والمتعاقدين. ويذكر في هذا المجال أن وزارة المالية أعدت برنامجاً مفصلاً عن الرواتب والأجور وملحقاتها يبيّن اسم الموظف وقيمة الدرجة التي يستحقها بالتاريخ المحدد. ويستخدم هذا البرنامج في تقدير كلفة الرواتب والأجور، بحيث يأخذ في الاعتبار اسقاط اعتمادات الموظفين المحالين على التقاعد. لذا يجب على الوزارات أن تضع اعتمادات واقعية تبين حاجة الإنفاق الفعلي تعزيزاً للشفافية والمصداقية من أجل مقارنتها مع الجداول المعدة من قبل وزارة المالية.
- يتوجب على الوزارات تزويد وزارة المالية بأعداد المتعاقدين لدى الإدارات العامة والمنتسبين إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (مع التمييز بين من يستفيد فقط من الضمان ومن يستفيد من خدمات الضمان مع مؤسسات ضامنة أخرى، مثلاً تعاونية موظفي الدولة).

- يتعين على الوزارات تزويد وزارة المالية بأعداد الذين سيطلبون إحالتهم على التقاعد خلال العام 2010 والتقديرات لأولئك الذين سيتعاقدون في العام 2010، مع العلم أن هذه المعلومات سوف تتم مقارنتها بما يتوفر لدى وزارة المالية من معطيات ممكنة حول هذا الموضوع.
- يطلب من الإدارات التي تدير أنظمة ضامنة صحية مستقلة (الجيش، وقوى الأمن، والأمن العام، ...) إعطاء التفاصيل حول الأرقام الفعلية للعام 2009، بما يشمل أعداد المستفيدين والتكاليف المرتبطة بهم. كما يطلب إرفاق التقديرات حول هذه الأرقام للعام 2010. (التذكير بالتعميم رقم 2006/11 الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ 2006/04/12)
- يطلب من الإدارات التي تدير أنظمة تعويضات مدرسية إعطاء تفاصيل حول هذه العطاءات، بما يشمل أعداد المستفيدين وإجمالي التكاليف بحسب الأرقام الفعلية للعام 2009، وتقديرات للعام 2010. (التذكير بالتعميم رقم 2006/11 الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ 2006/04/12)
- في حال وجود موافقة استثنائية من مجلس الوزراء على توظيفات جديدة، يطلب تحضير موازنة منفصلة للتوظيف الجديد بما يشمل كافة بنود الإنفاق المرتبطة بهذا التوظيف.

ب- المواد الاستهلاكية: يطلب إلى الإدارات

- اعتماد الدقة في احتساب المواد الاستهلاكية ضمن متوسطات معينة (سعر الوحدة، متوسط للشخص، متوسط بالمتر مربع، الخ..).
- إعطاء معلومات حول المتطلبات التي تقتضي إجراء مناقصات في محاولة لاعتماد مناقصات موحدة لدى الوزارات لبعض المواد الاستهلاكية (الأدوية مثلاً) للحصول على أسعار فضلى وتقدير الموازنات على هذا الأساس.

- تقديم مستندات توثيقية عن كيفية احتساب الموازنات لكافة البنود (القرطاسية، التغذية، الكهرباء، الهاتف، الملابس وغيرها).
- التأكد من وضع كل الأرقام المتعلقة بالخدمات العامة (كهرباء، ماء، هاتف، الخ..).
- إرفاق طلب اعتماد المواد الاستهلاكية بجدرة دقيقة تبين ما لدى الإدارات من جميع أنواع اللوازم من قرطاسية ومطبوعات والخ...

ج- الخدمات الخارجية

- تخفيض مستوى الإنفاق في مختلف الفقرات التابعة لهذا البند.
- تقديم مستندات توثيقية عن كيفية احتساب هذه الموازنات (لاسيما عن الإيجارات).

د - التحويلات

- يطلب من جميع الوزارات الطلب إلى المصالح والمرافق والمؤسسات العامة واللجان والجمعيات والهيئات وصناديق التعاضد التي يتم إجراء تحويلات لها من الموازنة العامة تقديم مشاريع موازنتها السنوية للعام 2009 وقطع حساب/الوضعية المالية عن السنة السابقة . إن عدم إرفاق هذه الملحقات يستتبع ترك الحرية لوزارة المالية لتحديد هذه المساهمات بحسب ما تراه مناسباً. كما أن أية زيادة في هذه المساهمات يجب أن تبرر بشكل علمي ومكتوب مع جميع الوثائق التبريرية اللازمة.

- يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تحديد المبالغ المطلوبة، مبالغ الأمانات الموجودة والعائدة للمؤسسة أو المصلحة أو اللجنة أو الجمعية أو الهيئة أو الصندوق، في حال توفرها وكذلك الاعتمادات غير المصروفة والمدوّرة من سنوات سابقة. وسوف تقوم وزارة المالية باسقاط أية اعتمادات ملحوظة في موازنة عام 2010 مقابل الاعتمادات المدورة التي لم تعقد/تصرف بعد أو مقابل المبالغ الموجودة في الأمانات وذلك لتقدير عدم الحاجة الفعلية إلى مزيد من الاعتمادات.
- ومن الضروري أن يرفق مشروع موازنة كل مؤسسة معنية بالمستندات التبريرية العائدة لها وببيان عن وضعها المالي بتاريخ 2008/12/31 لجهة:

- وثائق تؤكد بأن هذه المساهمات تحول بحسب استراتيجيات وأهداف معينة والمعايير المستخدمة للتأكد بأن هذه الأهداف يتم تحقيقها.
- موجوداتها النقدية في الصندوق والمصارف.
- الحقوق المترتبة لصالحها على الغير.
- الالتزامات المتوجبة عليها تجاه الغير.
- بالنسبة لاعتمادات المؤسسات التي لا تتوخى الربح ، يطلب التشدد في عدم إعطاء مساهمات لجمعيات من أكثر من وزارة، كما يطلب إرفاق ما يلي:
 - لائحة تفصيلية بهذه المؤسسات.
 - البرامج التي تتولى هذه المؤسسات تنفيذها.
- إرفاق وثائق تؤكد بأن هذه المساهمات تحول بحسب استراتيجيات وأهداف معينة والمعايير المستخدمة للتأكد بأن هذه الأهداف يتم تحقيقها.
- كيفية انتقاء هذه المؤسسات وتقييمها.

وسوف تقوم وزارة المالية بارفاق قطع الحساب/الوضعية المالية لهذه المؤسسات والمرفق كجزء من الموازنة العامة ليتم عرضها على مجلس النواب، عند مناقشة الموازنة، على سبيل الاطلاع، بما يتضمن قطع حساب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لعام 2008/2007 والوضعية المالية لمؤسسة كهرباء لبنان إضافة إلى النفقات المتوقعة لكل من المؤسستين للسنة المالية 2010.

هـ- نفقات أخرى

- اعتماد معايير جديدة في نفقات السفر والنقل والانتقال من قبل وزارة الخارجية تساهم في تخفيض هذه النفقات وترشيدها، ولإسيما قرارات مجلس الوزراء المختصة بهذا الأمر.

3-1-3 النفقات الاستثمارية

تسعى الحكومة، ومن ضمن برنامجها الإصلاحي، إلى المحافظة على مستوى مقبول من الإنفاق الاستثماري، للمحافظة على مستوى مناسب وكفوء من البنى التحتية الحالية

ومنع تدهور خدماتها، وللاستثمار في المشاريع الجديدة الملحة. ويجب أن تراعى في هذا المجال المعطيات التالية:

- محاولة تحديد الأولويات في القطاعات المختلفة
- إعطاء أولوية للمشاريع الاستثمارية الممولة من قروض خارجية وبشروط ميسرة، فالوضع الحالي للنققات الاستثمارية يشير إلى أن تمويل الإنفاق الاستثماري من الموازنة، وهو ذا كلفة أعلى، يتجاوز حجم التمويل الخارجي. إن موازنة العام 2010 يجب أن تعكس هذا الواقع للحد من كلفة التمويل المرتفع.
- إن النققات الاستثمارية في الجزء الثاني (ب) يجب أن تحصر في مشاريع قوانين البرامج التي تكون قد عرضت على مجلس الوزراء وتمت الموافقة عليها، على أن تراعى فيها الشروط الواردة أعلاه.
- عدم إدراج مشاريع ممولة داخلياً بشكل كامل، إلا في حالات الضرورة القصوى، أو باستثناء المشاريع الصغيرة التي لا تشكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة.
- تحديد الاستثمارات في ضوء البرنامج الاستثماري المفصل للمدى المتوسط الذي يتم تحضيره حالياً من قبل الحكومة.
- تحديد ما يجب أن توفره الموازنة من تمويل مقابل للمشاريع الممولة عبر قروض خارجية.
- إنّ تحديد النققات الاستثمارية يجب أن يأخذ في الاعتبار المبالغ المدورة، والتي قد تعكس قدرة الإدارة المعنية على التنفيذ.
- يجب أن يرفق بهذه النققات جميع المستندات والحسابات التي تبرر مستوى الاعتمادات المطلوبة في الموازنة.
- ينبغي إعادة النظر في اعتمادات الدفع المقررة للسنوات المقبلة، في ضوء المشاريع الملحة والجاهزة للتنفيذ، وقدرة الإدارة على تنفيذها، تمهيداً لإعادة النظر في أرصدة قوانين البرامج لجهة تعديلها أو إلغائها.
- الاقتصار في طلب نفقات الإنشاء والتجهيزات على ما هو ملحّ من نفقات لها طابع الضرورة والعجلة والتي تعتبرها الإدارة المختصة من الضرورات والأولويات في نشاطها مع تبريرها.
- إرفاق طلب اعتماد التجهيزات بجدرة دقيقة تبين ما لدى الإدارات منها (آليات، عدة أجهزة مختلفة).

3-2- على صعيد الواردات

يتوجب على الوزارات والمؤسسات والمصالح العامة التي تقوم بطرح أو جباية بعض الواردات لحساب الخزينة، تقدير وارداتها للعام 2010 وفقاً لما يلي:

- أ - النصوص القانونية التي يجري التحصيل على أساسها من قبل الإدارة المعنية.
 - ب- التحصيل الفعلي للواردات خلال فترة الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري بالمقارنة مع التحصيلات المحققة خلال عامي 2007 و 2008.
 - ج- التغيير المرتقب في مستوى التحصيل في الأشهر الباقية من السنة ومبرراته.
 - د- التعديلات التي طرأت على معدلات الرسوم والضرائب.
 - هـ- الجداول التبريرية الواردة في دليل إعداد مشروع الموازنة.
 - و- أي اقتراحات ترى الإدارة المعنية إدخالها أو تعديلها في النصوص التي ترعى تحصيل الرسوم التي تتولاها وعلى غيرها عند الاقتضاء، وتقدير الواردات المتوقعة من جراء اعتماد هذه الاقتراحات أو التعديلات القانونية المراد إدخالها في مشروع الموازنة مع بيان الطريقة المعتمدة في تقدير الواردات للعام 2010.
- إنّ التقدير الذي يجب على الوزارات المعنية تزويد وزارة المالية به، يجب أن يكون مفصلاً ومببياً بحسب مصادر الواردات المختلفة، أي بحسب التصنيف الاقتصادي المعتمد في الموازنة.

يجدر التذكير بنص المادتين 13 و 14 من قانون المحاسبة العمومية لجهة الطلب إلى كل وزير أن يضع مشروع موازنته للسنة المقبلة وإرساله إلى وزير المالية مشفوعاً بالمستندات والإحصاءات والإيضاحات اللازمة لتبرير كل اعتماد من الاعتمادات المطلوبة.

كذلك يجدر التذكير بما تلحظه المادتان المذكورتان لجهة تقدير الواردات من قبل وزير المالية بالاستناد إلى تخمينات وزارته وتخمينات جميع الوزراء الذين يقومون بطرح أو جباية بعض الواردات.

كما تجب الإشارة إلى القرار رقم 1/3028 تاريخ 16/4/1996 وتعديلاته وبصورة خاصة إلى:

- الأصول التي يجب اعتمادها في تحضير مشروع الموازنة.
- محتوى كل بند من بنود الموازنة.
- المستندات التي يجب إرفاقها بالمشروع تبريراً لطلبات الاعتمادات وذلك وفقاً للجداول التبريرية الواردة في دليل إعداد مشروع الموازنة.

لذا يطلب من جميع الوزارات:

- المباشرة فور تبُّع هذا التعميم بتحضير الطلبات وإرسالها فور إنجازها إلى وزارة المالية ضمن المهلة القانونية، أي قبل نهاية شهر أيار.
 - علماً أن التأخير في إرسال مشاريع موازنات الإدارات ضمن المهلة القانونية سيضطر وزارة المالية إلى إبلاغ التفتيش المركزي أسماء الإدارات المتأخرة للتحقيق في الموضوع.
 - ملء الجداول والاستمارات المدرجة في دليل إعداد موازنة العام 2010 والموجودة على موقع وزارة المالية: www.finance.gov.lb وإعادته مع مشروع الموازنة.
 - التشاور والتعاون مع مراقب عقد النفقات لدى الإدارة المعنية في كل ما يتعلق بطلبات اعتمادات مشروع الموازنة وتبديراتها.
 - عرض مشروع موازنة كل إدارة على توقيع الوزير المختص.
- إن تعاون جميع الإدارات العامة مع وزارة المالية في هذا الموضوع يسهم في إعداد مشروع موازنة العام 2010 وفق المعايير والقواعد المحددة سابقاً ويمكن الحكومة من تقديمه إلى المجلس النيابي ضمن المهلة الدستورية.
- إن وزارة المالية تتمنى على السادة الوزراء، الإشراف شخصياً على إعداد مشاريع موازنتهم وإبداعها وزارة المالية ضمن المهل القانونية وإعطائها الأولوية على أي شأن آخر.
- أخيراً، يمكن الحضور أو الاتصال بمديرية الموازنة ومراقبة النفقات، ابتداءً من تاريخ استلام هذا التعميم ولغاية الانتهاء من تحضير مشروع الموازنة للحصول على المعلومات والإيضاحات كافة.

إن وزارة المالية تشكر مسبقاً كافة العاملين على تحضير مشاريع الموازنات على التزامهم التام بالتعليمات التي وردت في هذا الدليل، على أمل أن يصار إلى العمل سوياً لتخطى الوضع المالي الصعب الذي يجتازه لبنان.

وزير المالية

د. محمد شطح